

مهمة ٩ لمقرر قضايا بحثية ٣

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي

مهمة ٩



مهمة البحث



تحليل احدى الدراسات السابقة في ضوء نظريات وأطر
نظرية معينة



عنوان البحث

"المسؤولية المدنية في عمليات البورصة"

أولاً: اختيار الدراسة السابقة محل التحليل:

سنختار من الدراسات التي تناولها الباحث ضمن بحثه، وهي دراسة متعلقة بـ المسؤولية المدنية عن الإخلال بواجب الإفصاح في الأسواق المالية، والتي ركزت على تحليل العلاقة بين الإفصاح المالي و حماية المستثمر من خلال الدعوى المدنية التي يرفعها المتضرر عند وقوع ضرر نتيجة تقديم بيانات خاطئة أو مضللة.

هذه الدراسة مناسبة لأنها ترتبط بشكل مباشر بموضوع البحث الرئيس حول "المسؤولية المدنية في عمليات البورصة".

ثانياً: تحديد الإطار النظري المستخدم في التحليل:

الإطار الأنسب لتحليل هذه الدراسة هو: مدخل "حماية المستثمر"

وهو مدخل حديث يُستخدم عالمياً في تقييم الأنظمة القانونية للأسواق المالية، ويقوم على فكرة أساسية:

"أن فعالية السوق المالية تعتمد على مستوى الحماية القانونية التي يحصل عليها المستثمر، خصوصاً من خلال قواعد المسؤولية المدنية، والإفصاح، والشفافية، والعقود العادلة".

لماذا هذا المدخل مناسب؟

- لأن الدراسة السابقة تتعلق بحماية المستثمر من الضرر الناجم عن الإخلال بمعلومات جوهرية.
- ولأن المسؤولية المدنية في البورصة ترتبط جوهرياً بقدرة القانون على تعويض المستثمر عند حدوث ضرر.
- ولأن الإطار يربط بين التشريع – السلوك – حماية المستثمر – كفاءة السوق.

ثالثاً: تحليل الدراسة السابقة في ضوء المدخل النظري:

(١) مدى اتساق أهداف الدراسة مع مدخل حماية المستثمر:

الدراسة هدفت إلى بيان أثر إخلال شركة مدرجة بواجب الإفصاح على حق المستثمر في التعويض وهذا يتوافق تماماً مع مدخل حماية المستثمر الذي يُعد الإفصاح حجر الأساس في تكوين قرار استثماري رشيد.

(٢) مدى اتساق منهجية الدراسة مع إطار حماية المستثمر:

اعتمدت الدراسة على:

- تحليل نصوص نظام السوق المالية
- تطبيق عملي على حالات إخلال بالإفصاح
- مناقشة الآثار القانونية المترتبة على هذا الإخلال
- هذا يتوافق مع مدخل حماية المستثمر لأنه ينظر إلى:
 - الإطار القانوني
 - والممارسات العملية
- ومدى قدرة التشريعات على حماية المستثمر في الواقع

التقييم:

المنهجية مناسبة للإطار؛ لأن المدخل نفسه يعتمد على تحليل نصوص الحماية والممارسات العملية.

٣) مدى اتساق نتائج الدراسة مع المدخل:

توصلت الدراسة إلى:

- أن ضعف الإفصاح يؤدي إلى ارتفاع المخاطر على المستثمر
 - وأن تشديد قواعد المسؤولية المدنية يعزز الحماية ويزيد كفاءة السوق
 - وأن القواعد الحالية بحاجة إلى تطوير لزيادة الشفافية
 - وأن التعويض المدني في بعض الحالات لا يغطي حجم الضرر الحقيقي
- هذه النتائج تتسجم تماماً مع مدخل حماية المستثمر الذي يرى أن:
- الحماية القانونية هي أساس الثقة السوقية
 - والثقة تؤدي إلى استثمارات أكبر
 - والإفصاح مسؤولية قانونية جوهرية

التقييم:

النتائج تتطابق بنسبة كبيرة مع المنطق الأساسي للمدخل النظري.

رابعاً: نقاط القوة في الدراسة عند تحليلها نظرياً:

١. اعتمادها على مبدأ قانوني عالمي (الإفصاح أساس الشفافية).
٢. ربطها بين الإخلال بالمعلومة وأثره المباشر على المستثمر.
٣. تناولها للمسؤولية المدنية كأداة حماية وليست فقط كعقوبة.
٤. تحليلها للثغرات في النظام السعودي مقارنة بأنظمة دولية.

خامساً: أوجه القصور في الدراسة وفق الإطار النظري:

١. لم توضح الدراسة كيف يؤثر ضعف الحماية المدنية على كفاءة السوق ككل.
٢. لم تستخدم أدلة كمية أو تحليل اقتصادي للضرر.
٣. لم تُدرج تحليلاً لمدى وعي المستثمرين بحقوقهم (جزء جوهري في حماية المستثمر).

04

سادساً: خلاصة تقييم الدراسة وفق الإطار النظري:

الدراسة محل التحليل متسقة بدرجة كبيرة مع مدخل حماية المستثمر، إذ ركزت على العلاقة بين الإفصاح والمسؤولية المدنية، وقدمت تفسيرات منطقية لكيفية انعكاس الإخلال بالمعلومات على حقوق المستثمر. ومع ذلك كان يمكن تعزيز الجانب التطبيقي والاقتصادي للدراسة لتحقيق اتساق أعمق مع الإطار النظري.



Thank You